تحقيق وطني وبائي قريبا لتحديد نسبة رواج واستهلاك المخدرات

يشرع الديوان الوطني لمكافحة المخدرات قريبا في إنجاز تحقيق وطني وبائي حول الظاهرة يمس 20 ألف أسرة على مستوى 48 ولاية للوطن، بعد أن تمت دراسة كل جوانبه في انتظار موافقة الوزارة الوصية وتخصيص المبلغ المطلوب لإنجازه على أن تسلم نتائجه نهاية السنة الجارية.

الدراسة التي أعدها المركز الوطني للدراسات والأبحاث والدراسات السكانية، ستكون عبارة عن استبيان يسلم للعينة المختارة التي تتراوح أعمارها من 12 الى 45 سنة فما فوق، يضم 5 أنماط من الأسئلة المتخصصة وقط من الأسئلة العامة وضعت من طرف خبراء فرنسيين وهولنديين، من شأنه أن يعطي الإجابة الحقيقية عن نسبة استهلاك ورواج المخدرات بالجزائر حسب ما أعلن عنه عبد المالك سايح مدير عام الديوان الوطني لمكافحة المخدرات ومن ثم تحديد برنامج ثان لإنجاز استراتيجية وطنية جديدة لمكافحة الظاهرة لعرضها على الحكومة قصد اعتمادها وإلزام كل المصالح والهيئات بتنفيذها.

وبانتظار ذلك يبقى الحديث عن أرقام بشأن نسبة استهلاك ورواج المخدرات في الجزائر، بعيدا عن الواقع، حسب سايح رافضا التعليق عن الرقم الذي أعلنه الوزير عمار تو بأن 50 بالمئة من المخدرات التي تعبر الجزائر، تستهلك محليا وإن كان يفهم من كلامه ضمنيا استبعاد بلوغ هذه النسبة. واعتبر سايح لدى حلوله ضيفا على حصة "في الواجهة" للقناة الاذاعية الأولى، أن الأرقام المتعلقة بحجز المخدرات التي قامت بها مختلف المصالح، توحي بارتفاع الظاهرة حيث تضاعفت نسبة المواد المحجوزة خلال السنتين الأخيرتين لتبلغ حوالي 17 طنا في 2007 مشيرا الى أن انتقال الجماعات المروجة من تجارة القنب والكيف الى الكوكايين، مؤشر ينذر بالخطر وان كنا بعيدين عن استهلاك هذه المادة إلا في حالات نادرة.

كما انخفضت نسبة استهلاك الأقراص المهلوسة إلى 234 حالة بعد أن كانت 425 في 2005 خاصة بعد إلقاء القبض على شبكة متخصصة في استيراد هذه الأقراص بقسنطينة. وأضاف سايح إن اكتشاف حقول لزراعة القنب الهندي بأدرار خاصة، يوحي بأن شبابنا يتجه نحو استهلاك هذه المادة ليبقى الخطر الحقيقي قادما من الجهة الغربية على اعتبار أن الدولة المجاورة تنتج ما قيمته (0) بالمئة من الانتاج العالمي للكيف، حسب احصائيات الامم المتحدة. ومع تكثيف الدول الأوربية الرقابة على حدودها، أصبحت الجزائر بوابة عبور من الدولة المذكورة الى أوربا، ما دفع المتحدث الى دق ناقوس الخطر خاصة مع وجود تواطؤ لبعض أعوان الدولة، الأمر الذي لم ينفه المتحدث قائلا إنه أينما وجد المال وجدت سلوكات مشبوهة، مطالبا بإيقاف هذه الطفيليات.

من جهة أخرى، سجلت مصالح الصحة 5515 مدمن سنة 2007 بزيادة 1239 حالة عن 2006، في حين تم إحصاء 26686 حالة إدمان خلال العشر سنوات الأخيرة... أرقام تعتبر مجانبة للواقع بالنظر لغياب معطيات ودراسات موضوعية حول الظاهرة في وقت يكلف فيه علاج مدمن واحد، مابين 70 ألفا الى 500 ألف دينار، أما الوقاية فتكلف 50 مليون دينار سنويا.

فايزة الحداد